

حتى تكون ثورة..

التاريخ لا يتعاطف مع الضعفاء، لا يعرف الشفقة أو الرحمة، لكنه يمتلك جرأة تسجيل هزيمة البؤساء، عندما يسرد يوميات انكسارهم، فيما يركع أمام المنتصرين والأقوياء، ويسجل قوتهم بأحرف أنيقة على اللهب والتمثيل وفي كتب التاريخ.. هذا ما سجلته ثورة الياسمين في تونس، وثورة الأحرار في مصر، وثورة الحق في سوريا، وثورة الخلاص في اليمن، وثورة فبراير التحرير في ليبيا، عندما تمكنت الجماهير العربية في هذا الأقطار من وضع النهاية لأنظمة الاستبداد والفساد، ودخلت جماهيرها التاريخ، محمولة على أكاليل الدم، ليتصادى معها المخزون الكامن في باقي العواصم والمدن العربية، التي أصابتها العدوى الحميدة، فانطلقت في هديرها الكوني المتدفق، ليبدأ زمن عربي جديد، اعترضته وما زالت الكثير من العقبات، لكنه ماضٍ رغم الموانع المبهظة، بعد أن تأكد أن نظرية التغريب والتجهيل والإفقار والقمع والاستعباد والتهميش، لن تثنيه عن تحقيق تطلعاته الساعية لاجتراح مستقبل حرّ وكريم له ولأجياله القادمة.

إنّ هذه الثورات، التي لم تستقرّ بعد، ستنتج دوائر وتدايعات هائلة، على غير صعيد ومستوى، وسيكون مآلها، رغم كل شيء، إيجابياً بالضرورة، وأفضل مما كان. وأؤكد أن هذه الثورات، ومهما اعترضها، وكيفما لوثوها، فإنها ستقدّم في النهاية لغةً جديدة وثقافةً أخرى. هي ما نحتاجه، بعيداً عن كل المفردات السوداء المتمثلة بالقمع والمغايرة والجهوية والعنصرية والتسلط والنهب والاحتكار والإقصاء.. باختصار بعيداً عن كل ما يحول دون تحقق المجتمع المدني.

وبالتأكيد لا يمكننا أن نُطلق اسم "ثورة" على أيّ انتفاضة أو هبة أو تمرد أو انقلاب أو احتجاج، إلا إذا شارك فيها كافة فئات الشعب بمكوناته الجغرافية والاجتماعية، على أن تكون هناك ديمومة للحراك الثوري، يشتعل جمرها بأهداف وشعارات محددة ومطالب حاسمة.

إنّ أيّ شعب يكتشف في سياق تحرّكه الثوري قدراته وذاته، ويتحسّس مطالبه، ويبلورها ويصعدها، حتى تستمر، وتتناسل عنها مطالب أخرى لاحقة، حتى لو كانت جزئية .

ونستطيع أن ندّعي بأنّ الثورة انتصرت إذا أصبح الحراك الديمقراطي قادراً على تغيير شكل النظام (ليست ديمقراطية شكلاية تنفيسية مثل الديموقراطية تحت بسطار النظام العربي، أو ديمقراطية على مقاس قوى وإرادات خارجية).

والاهتمام بالإعلام وانفتاحه وحرية التعبير، فهما يستطيعان تغيير النظام، وليس إعلاماً شكلياً يهتف ويكرّس، بل إعلام نقدي، لديه رؤية واستراتيجية، وقادر على تحسّس هموم مجتمعه و طرحها بقوة، وكذلك هزّ النظام وتغييره . وأنّ مُحقق الثورة نظاماً اجتماعياً وشفافية، وتلغي التمايز الطبقي، وتصنع قانون ضمان اجتماعي شامل، بحيث يُلغى الاحتكار بكل صورته، وتصبح الطبقة الوسطى هي سِمة المجتمع .

وأنّ تكون الثورة قادرة على خلق منهاج تربويّ، عبر المؤسسات الرسمية والأهلية، بما يُنتج فرداً جديداً بعيداً عن الانتماء للدوائر الصغيرة والطائفية والجهوية والعشائرية .

إذا تحققت هذه الشروط، على الأقلّ، (كما أكّد المفكّر عزمي بشارة، الذي يُعتبر، بحقّ، مُنظر ومفكّر هذا الربيع، وقد أفدّت منه الكثير هنا) وهذا يعني أنّ الذي حدث هو تحوّل اجتماعي ديموقراطي، وليس تغييراً، بمعنى أنّ الثورة تحققت.

وفي بطن هذا المخاض الهائل ثمة ثورة مُضادة، مصدرها بقايا النظام القديم والأحزاب الخشبية التي كانت قائمة، والمؤسسات غير الحكومية المرتبطة

بالممّول الخارجي وأجنداته، والقوى الإقليمية الكبيرة التي تسعى لأن تجيّر الأمور لمصالحها بعد أن فشلت في إيقاف الثورة . وبالتالي فإنّ الثورة المضادة تسعى إلى وضع العراقيل، وتذهب نحو التشكيك، وتثير الفتن الطائفية والإثنيّة، وتُعكّر الأجواء، وتفتّت الأهداف، وتمارس الضغوط (أنظر ما كتبه المفكر أحمد غنيم حول الكثير من القضايا المتّصلة بالربيع العربي في كتابه ”المفهوم المكوّن للثورات العربية” والذي أضاء لي غير مسألة) .

إنّ بعض القوى العالمية والإقليمية تسعى إلى أمرين: إمّا تلوّث فكرة الثورة وإفشال النموذج، أو ركوب الموجة واستلابها والظهور بصورة الموجه والراعي والحريص على القيم والمبادئ. وهنا نسجّل اعتراضنا الأكيد على التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي لهذا القطر أو ذاك، ونؤكد على أن الطائرات تأتي لحماية النفط المنهوب وليس دفاعاً عن المهجرين من الناس .

وباعتقادي، وبعد فشل اليساريين والقوميين وأحزابهم وأديباتهم، واصطدام مشاريعهم بالجدار وانهميار الكتلة الراحية والتيار القومي، فإنّ الحركات الإسلامية كانت مُرشحة لاحتلال الفراغ، لكنها فشلت لعدة أسباب أهمها: عدم امتلاكها خطاباً حديثاً، وغياب الديمقراطية (الشورى) في مناهجها وسلوكها وخطابها، وعدم قبولها الآخر الوطني، وتفسُّخها، وارتباط بعضها بأفكار هجينة ومتطرّفة أو غريبة يرفضها الدّين الحنيف، إضافة إلى الإنتقائية والتناقض الذي ميّز تحالفاتها، وتوظيف بعضها للدّين في شؤون دنيوية بعيدة عن النصّ ودلالاته، وبعيداً عن المصالح المُرسّلة.

لهذا فإنّ الحركات الإسلامية في هذه الثورات ستصبح راكباً في الحافلة ولن تكون قائداً لها، وبشروط المجتمع المدني الجديد، بمعنى أنّ عليها أن تتكيّف، وتعيد النظر في كثير من مشاربها الهامشية، ومواقفها وخطابها، حتى تصبح جزءاً منسجماً في هذا الإيقاع الجمعي الكبير، دون أن تخسر بوصولها العقائدية .

إنّ الثقافة العربية الإسلامية شكّلت العنصر الاساسي في تكوين الهوية الوطنية للمجتمعات العربية باختلافها، وأيّ تجاهل لعنصر من عناصر

الهوية الوطنية سوف يؤدي إلى حتمية المواجهة والاشتباك بين المكونات المختلفة للمجتمع العربي، وهذا هو ما سقطت به القوى الإسلامية، والذي أدّى إلى السقوط السريع لتلك القوى، بعد أن وصلت إلى السلطة في عدد من بلدان الربيع العربي، وإذا لم تستدرك القوى الإسلامية، نفسها، وتعيد النظر في خطابها وفهمها لجوهر المكونات الأساسية للهوية الوطنية في بعدها الوطني والتاريخي المستند للثقافة العربية الإسلامية، بعيداً عن أدلجة المفهوم بما يؤدي إلى إقصاء فئة لأخرى، سوف تتعمق أزمة هذه القوى . ومن الجدير بالذكر أيضاً أن القوى الوطنية والليبرالية المكوّنة للثورة يجب أن تتخلص من انتهازيتها لتعبّد الطريق نحو وحدة وطنية، تتعايش داخلها المكونات المختلفة للمجتمع العربي .

وأعتقد أنّ حزباً واحداً أو تياراً سياسياً بعينه لا يستطيع أن يحكم وحده في المراحل الأولى بعد الثورة، إذ لا بُدّ من المشاركة، وعلى قاعدة "برنامج الحد الأدنى" الذي يجمع التقاطعات والمُشترَكَات بين جميع الأطياف . ويستطيع حزب أو فئة أن تحكم، ديمقراطياً، وحدها، في الدول المستقرّة، وليس في الدول التي تؤسس وتُوصّل لنفسها أفقاً جديداً وأرضية جديدة، ومنهجاً جديداً. إذا ما حاولت قوّة أو جهة أو فئة، بعد الثورة، مباشرة، أي في بدايات البناء، لأنّ تستأثر بالسلطة وحدها، فإنّها ستخفق بالضرورة وستفشل بالفعل، وخاصة إذا عمدت إلى فرض رؤيتها ووعيتها وذائقتها على المجتمع، ما يعرضه لاختلال في هويته، أو إذا حاولت أن تصبغ مؤسسات الدولة بلونها، وتفرض عناصرها فيها .

وبتصوّرنا فإن حراك الملايين في الشارع العربي هو تعبير عن حيوية هذا الشعب وقوّة الوعي فيه، إضافة إلى أن هذا التقابل والاختلاف والتعددية، سيؤدي بالضرورة إلى أن يتعرّف كل طرفٍ على بطاقة الآخر الفكرية والسياسية والاجتماعية، في بلده، ما يحتم على كل الأطراف الذهاب إلى النقاط المشتركة، أو التقاطعات، التي تصلح لأن تكون برنامجها المستقبلي،

الذي ستتعاظم فيه الشركات، بالحوار والوسائل الديمقراطية والحضارية، وإن بدأ أو بدأ بصفته برنامج الحد الأدنى .
أما ليبيا، فلا ننسى أن النظام السابق أخرج البلد أربعة عقود خارج الزمان والمكان، وجمدها وبددها وخرّبها ... فهل ستستعيد ليبيا نفسها، وتتجاوز كل هذا التخلف، وتقوم لتبني ذاتها، على كل الأصعدة، بكبسة زرّ؟
ومع ذلك، لقد حُسمت أمور كثيرة وقُضي الأمر الذي فيه تستفتيان، يعني، كسرت الشعوبُ جدرانَ الخوف والرّهبة، ولم يعد بالإمكان أن ترجع العقارب إلى الوراء، فالحرية والعدالة والديمقراطية قضايا لا يمكن أن يغفل عنها الناس، أو أن يقبلوا بالقُمقم ثانيةً . أليس هذه بحدّ ذاته ثورة تستحق !